

ورقة حقائق

مجالات تركيز التوصيات المقدمة للأردن في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان (الرابع)

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

استنتاجات الورقة

- يتضح من التحليل الأولي لتوزيع مجالات تركيز التوصيات التي قبلتها الأردن، إلى أولويات الإصلاح بالنسبة للمجتمع الدولي والمحلي وهي الحريات المدنية والسياسية 12%، حقوق النساء 12%، الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في عدم التعذيب 11%، إقامة العدل وسيادة القانون 9.4%. إلا أن تأييد الأردن لهذه التوصيات جاء على نحو متجزئ، حيث وافق على جزء كبير منها، ولكنه تحفظ على جزء آخر، ارتبط بتغييرات جذرية تضمن تنفيذ هذه الحقوق، مثل تطوير قوانين وسياسات وأنظمة أو تعديلها، ما يظهر وجود تناقض في تحفظه على توصيات تحمل نفس مضمون التوصيات التي وافق عليها في نفس السياق.
- لا يزال هناك خوف من قبل الأردن في الموافقة على نسبة كبيرة من التوصيات ذات الصلة في الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الانسان، رغم أهميتها بالنسبة للمجتمع الدولي، قد يكون ذلك نتيجة الالتزامات الإضافية الإدارية والمالية والسياسية المحتملة، حيث وافق على نسبة 5.5% فقط من التوصيات التي قدمت له في هذا السياق، وأحاط علماء ب 22% توصية.
- وافق الأردن على كافة التوصيات ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 8%، والتنمية والبيئة بنسبة 6%، وحظر جميع أشكال الرق، بما في ذلك الاتجار بالبشر 3% من مجموع التوصيات التي قدمت له. يعكس ذلك التزاماً قوياً من قبل الأردن، ويدل على توافق هذه التوصيات مع السياسات الوطنية والإصلاحات الجارية.

- ان قبول التوصيات التي أحاط الأردن علما بها في البداية، ذات الصلة بشكل محدد بإزالة القيود المفروضة على عمل المجتمع المدني والمرتبطة في تنقيح قانون الجمعيات وتسهيلات التمويل الأجنبي، يعد خطوة تقدمية ويشير إلى رغبة الحكومة في إظهار مرونة وقدرة على التكيف مع رغبة المجتمع الدولي والمحلي نحو تعزيز حرية المجتمع المدني في الأردن.
- انه لم يظهر بشكل واضح ومحدد أي توصيات ذات صلة بحقوق كبار السن، كما أنه لم يكن هناك العديد من التوصيات المقدمة في سياق الحقوق الثقافية، والحق في مستوى معيشى لائق. أي ان هناك حاجة ملحة لزيادة التركيز على توجيه اهتمام أكبر إلى هذه الحقوق من قبل المجتمع المحلي والدولي.
- هناك بعض التوصيات التي أحاط الأردن علما بها، لأسباب ثقافية واجتماعية وسياسية، حيث تحفظ الأردن على توصيات ذات صلة بحقوق مغايرو الهوية الجنسية لأسباب اجتماعية ودينية، وتحفظ على جميع التوصيات المقدمة من دولة الاحتلال الإسرائيلي بسبب موقفه السياسي ضدها، والذي يرتبط بدعمه للقضية الفلسطينية ورفضه للاحتلال الإسرائيلي، هذا التحفظ يمثل استراتيجية لتجنب منح الشرعية لإسرائيل في المجال الدولي لحقوق الإنسان.
- تحفظ الأردن على جميع التوصيات لحقوق عديمو الجنسية التي جاءت بنسبة 6% من التوصيات المقدمة له، يشير إلى استمرار مخاوفه حول التأثيرات الديموغرافية والسياسية المحتملة لمنح الجنسية لعدد كبير من الفئات.

خلفية عامة

يعد الاستعراض الدوري الشامل عملية تهدف إلى مراجعة سجلات حقوق الإنسان لـ 193 دولة عضو في الأمم المتحدة مرة كل ما يقارب أربع سنوات ونصف. هذه الآلية تتيح لكل دولة فرصة للإعلان عن التدابير المتخذة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتغلب على التحديات التي تواجهها، مع تبادل أفضل الممارسات العالمية. كما تهدف هذه الآلية إلى تقديم الدعم الفني وتعزيز قدرة الدول على مواجهة تحديات حقوق الإنسان بفعالية.¹

تأتي هذه الورقة بهدف تقديم أبرز الحقائق الأولية عن التوصيات التي قبلتها الأردن والتي أحاطت علما بها بشكل عام، وفق الوثائق المنشورة على الصفحة الرسمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.²

الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان (الرابع) للأردن

¹ OHCHR | [حقائق أساسية عن الاستعراض الدوري الشامل](#)
² وثيقة A/HRC/56/10

مثل الأردن في 25 كانون الثاني/يناير 2024 أمام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في جنيف، لاستعراض سجل حالة حقوق الإنسان. في هذه الدورة، قدمت الحكومة الأردنية تقارير عن التقدم الذي أحرزته في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الجهود المبذولة في هذا السياق. تلقت الأردن 279 توصية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وقبلت 196 توصية منها آنذاك، ثم عادت وقبلت 8 توصيات جديدة، ليصبح بذلك مجموع التوصيات التي قبلتها 204 بنسبة 73% من التوصيات التي قدمت لها، و75 توصية أحاطت علماً بها، بنسبة 27% من التوصيات التي وجهت لها، أي أنها وافقت على أغلب التوصيات الموجهة لها من 100 دولة في هذه الدورة.

جدول رقم (1): عدد/نسبة التوصيات في دورات الاستعراض الدوري الشامل السابقة للأردن

الدورة	عدد/نسبة التوصيات التي قدمت إلى الأردن	عدد/نسبة التوصيات التي وافق عليه الأردن	عدد/نسبة التوصيات التي أحيطت علماً من الأردن
الدورة الأولى (2009)	94 توصية	59 توصية (حوالي 63%)	35 توصية (حوالي 37%)
الدورة الثانية (2013)	173 توصية	126 توصية (حوالي 73%)	47 توصية (حوالي 27%)
الدورة الثالثة (2018)	226 توصية	149 توصية (حوالي 66%)	77 توصية (حوالي 34%)
الدورة الرابعة (2024)	279 توصية	204 توصية (حوالي 73%)	75 توصية (حوالي 27%)

وفقاً للجدول رقم (1) يمكن ملاحظة أن نسبة قبول التوصيات المقدمة إلى الأردن كانت مرتفعة بشكل عام في كل دورة، أي أن الأردن يتبنى نهجاً مستمراً في قبول الجزء الأكبر من التوصيات، إلا أنه يلاحظ أيضاً أنه كان هناك نسبة من التوصيات التي أحيط بها علماً، دون قبول كامل في كافة الدورات السابقة. هذا يشير إلى وجود تحفظات مستمرة لدى الأردن تجاه بعض القضايا الحساسة أو التوصيات التي تتطلب تغييرات كبيرة في التشريعات أو السياسات الوطنية.

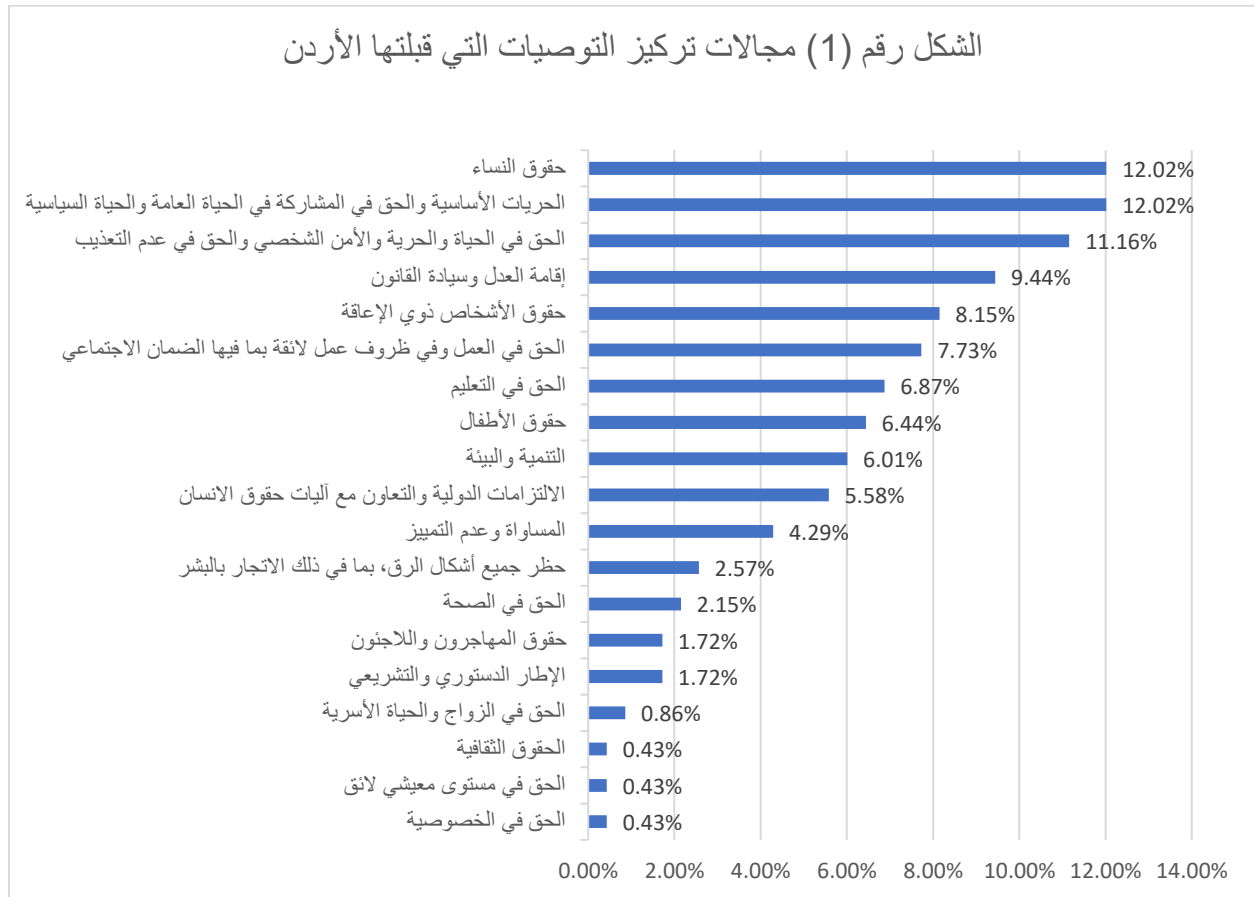
مجالات تركيز التوصيات التي قبلتها الأردن

يظهر الشكل رقم (1) توزيع التوصيات التي وافق الأردن عليها وفقاً لمجالات التركيز، ويلاحظ أن هناك مجالات ذات أهمية عالية، حيث جاءت الحريات الأساسية والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، في طليعة التوصيات التي قبلتها الأردن بنسبة 12%، مما يشير إلى أن هناك حاجة ملحة واهتمام من المجتمع الدولي لتحسين الحريات المدنية والسياسية. ويظهر التحليل

الأولي لمجالات تركيز التوصيات التي قبلتها الأردن، إلى تأييدها لنسبة كبيرة من التوصيات ذات الصلة بحقوق النساء وصلت إلى 12% ولكن ذلك يعكس أيضا وجود تحديات تواجهها النساء في الأردن وتتطلب إصلاحات حقيقية.

وقد قبلت الأردن بنسبة 11% من التوصيات ذات الصلة في الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في عدم التعذيب، ومن الضروري الإشارة في هذا السياق، أن الأردن قبلت توصيات، كانت قد أحاطت العلم بها سابقا، وهي ذات صلة بتعديل قانون العقوبات الأردني لموائمة تعريف التعذيب مع التعريف الوارد في المادة 2 من اتفاقية مناهضة التعذيب. إلى جانب توصية حول تجريم جريمة التعذيب وفقا للمادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

الشكل رقم (1) مجالات تركيز التوصيات التي قبلتها الأردن



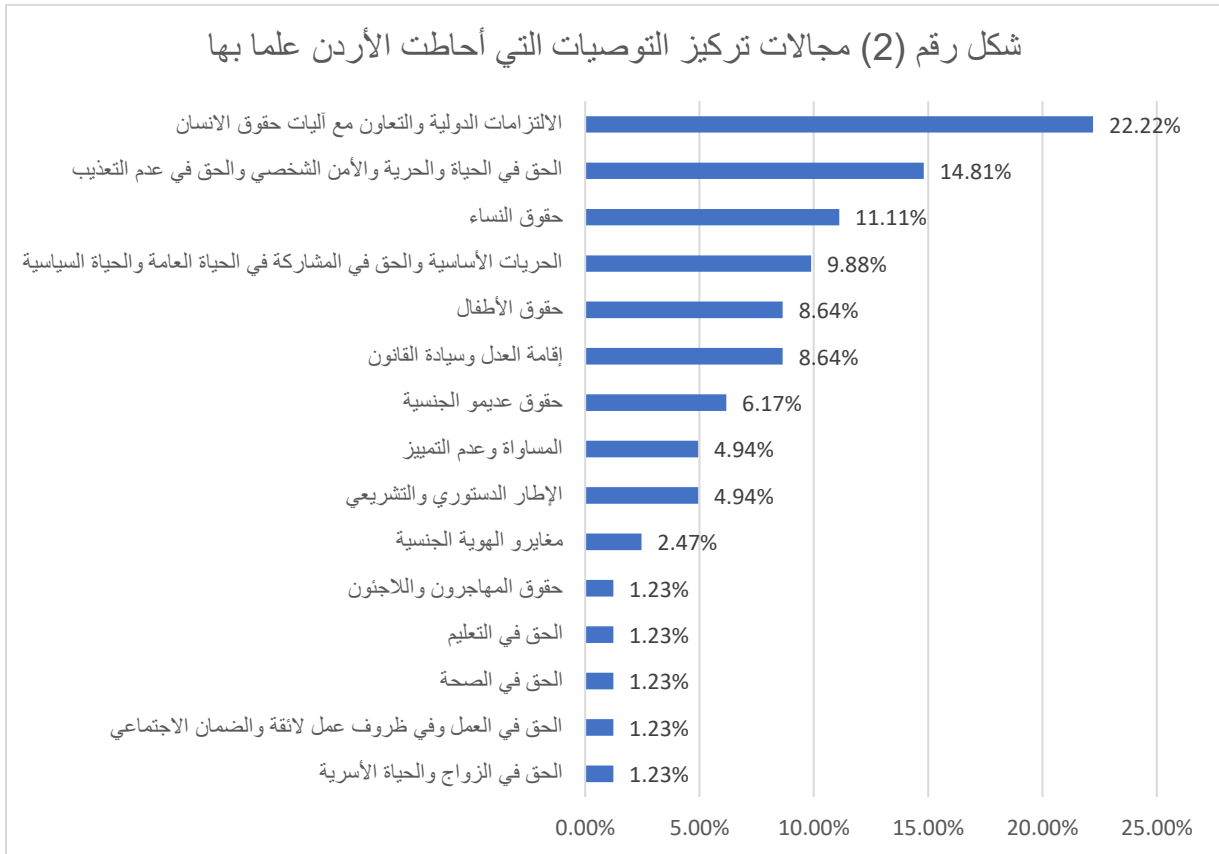
مجالات تركيز التوصيات التي أحاطت الأردن علما بها

جاءت الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان في طليعة التوصيات التي أحاطت الأردن علما بها بنسبة 22% كما يظهر في الشكل رقم (2)، مما يشير إلى تركيز المجتمع الدولي على ضرورة تعزيز الأردن لعلاقاته والتزاماته مع آليات حقوق الإنسان الدولية. وان احاطت الأردن لهذا العدد الكبير من التوصيات في هذا السياق يعكس التحديات والتعقيدات التي تواجهها

في تلبية هذه التوصيات، وقد يكون السبب في ذلك تخوفها من الالتزام الكامل ببعض التوصيات التي قد تؤثر على سيادتها واستقلاليتها الوطنية، وكما أن الالتزامات في سياق الاتفاقيات والآليات الدولية تتطلب عادة تغييرات كبيرة في السياسات أو التشريعات المحلية.

يأتي الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في عدم التعذيب بنسبة 14% من التوصيات التي أحاطت الأردن علماً بها. هذه الحقوق تتطلب تغييرات عميقة في السياسات والإجراءات الأمنية، بما في ذلك إصلاحات محتملة في الأجهزة الأمنية والقضائية. قد تكون هناك مخاوف بشأن قدرة الأردن من ناحية الموارد على تنفيذ هذه التوصيات. وبالرغم من قبول الأردن لنسبة كبيرة من التوصيات ذات الصلة بحقوق النساء، إلا أنه أيضاً أحاط علماً بنسبة 11% من التوصيات المقدمة له في هذا السياق، ومجدداً تركزت هذه التوصيات على إصلاحات تضمن تغييرات في القوانين أو السياسات في الأردن ذات الصلة بحقوق المرأة، وسحب التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (190).

شكل رقم (2) مجالات تركيز التوصيات التي أحاطت الأردن علماً بها



التوصيات

تحتاج التوصيات التالية إلى تضافر جهود جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق تقدم حقيقي في مجال حقوق الإنسان في الأردن:

توصيات للحكومة الأردنية:

- وضع خطة وطنية لتنفيذ الإصلاحات، مرتبطة بمؤشرات وإجراءات تنفيذية محددة، يمكن تعزيز الشفافية من خلال وضع جداول زمنية واضحة وخطط عمل مفصلة لهذه الإصلاحات.
- تطوير آليات تشاركية مع المجتمع المدني، لإبقاء قنوات الحوار مفتوحة أمام اقتراحات المجتمع المدني ودوره في متابعة وتنفيذ التوصيات التي تم قبولها بشكل أكثر فاعلية وشفافية.

توصيات للمجتمع الدولي:

- توفير دعم تقني ومالي إضافي للأردن لمساعدته في تنفيذ التوصيات التي تتطلب تغييرات جوهرية في التشريعات والسياسات، هذا الدعم يمكن أن يشمل برامج تدريبية، مشورة قانونية، ودعم مالي لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.
- توجيه المزيد من الاهتمام إلى الفئات والحقوق التي لم تحظ بتوصيات كافية ومحددة، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على تقديم توصيات محددة لهذه الفئات في الدورات المستقبلية.

توصيات للمجتمع المدني:

- تنبي خطط لحملات المناصرة من أجل تنفيذ التوصيات، خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الأكثر أولوية بالنسبة للمجتمع المدني.
- المشاركة في إصلاح التشريعات، من خلال تقديم مقترحات بناءة وبدائل للحكومة لمساعدتها على تنفيذ التوصيات بطرق فعالة.

- المساهمة في كتابة التقارير الدورية وتقارير الظل، ذات الصلة في مدى التزام الحكومة في تنفيذ التوصيات، والعمل على رفعها إلى الحكومة والمجتمع الدولي.
- تطوير منصات الرصد الإلكترونية حول التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، إلى جانب توثيق ورصد الانتهاكات في حقوق الإنسان.
- التعاون مع مجلس الأمة من النواب والأعيان، لتوعية المرشحين بأهمية تطوير برامج انتخابية قائمة على نهج حقوق الإنسان، والدعوة إلى تبني سياسات تعزز تنفيذ التوصيات.

المؤلفون: أحمد عوض وهديل القضاة